مقدمـــة

تعريف المصطلحات:

في تطبيق أحكام هذا الميثاق يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها.

الميثاق: ميثاق عمل التدقيق الداخلي وهو الذي يحدد الغرض ونطاق مسؤوليات وسلطة التدقيق الداخلي داخل الصندوق الوطني.

مجلس الإدارة: مجلس إدارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

لجنة التدقيق: هي لجنة فنية دائمة منبثقة من مجلس الإدارة.

الإدارة التنفيذية: مدير عام الصندوق الوطني ونواب المدير العام.

الإدارة: الوحدة المسؤولة عن تحقيق هدف ما من خلال المبادرات والأنشطة والعمليات والمشروعات التي تنفذها.

الحوكمة: مزيج من العمليات التي يضعها مجلس الإدارة لتوجيه وإدارة ومراقبة أنشطة الصندوق لتحقيق أهدافه.

الموضوعية: موقف ذهني غير متحيز يتيح للمدقق الداخلي أداء مهمات التدقيق على نحو يجعلهم يؤمنون بنتائج أعمالهم وتتطلب الموضوعية ألا يخضع المدققون في احكامهم للآخرين.

تعريف التدقيق الداخلي:

التدقيق الداخلي: هو وسيلة رقابية تتسم بالاستقلالية والموضوعية بهدف تعزيز قيمة عمليات المؤسسة وتحسين أداء العمل عن طريق استحداث اسلوب نظامي وانضباطي لتقييم وتحسين فعالية كل من الحوكمة وإدارة المخاطر والتحكم الداخلي.

يحدد ميثاق التدقيق الداخلي لإدارة التدقيق والتفتيش بدوره كافة معايير وإجراءات عمل الإدارة : كالغرض، الصلاحيات، التنظيم، النطاق، والمعايير، وإعداد وتقديم التقارير والمتابعة، وكل ما يلزم لأداء مهام التدقيق، حيث يخضع هذا الميثاق وتعديلاته لاعتماد مجلس الإدارة وفقاً لتقديرهم وبناءً على التوصيات المقدمة من قبل لجنة التدقيق.

الهيكل التنظيمي لمكتب التدقيق الداخلي:

يقع مكتب التدقيق الداخلي في موقع تنظيمي تابع مباشرة لمجلس الإدارة ليدعم استقلالية وموضوعية أعمال التدقيق الداخلي، وليساعد بشكل مباشر وفعال في كفاءة وفاعلية تقارير التدقيق الداخلي في المؤسسة، على ان تكون التبعية الإدارية للمدير العام بالمؤسسة.

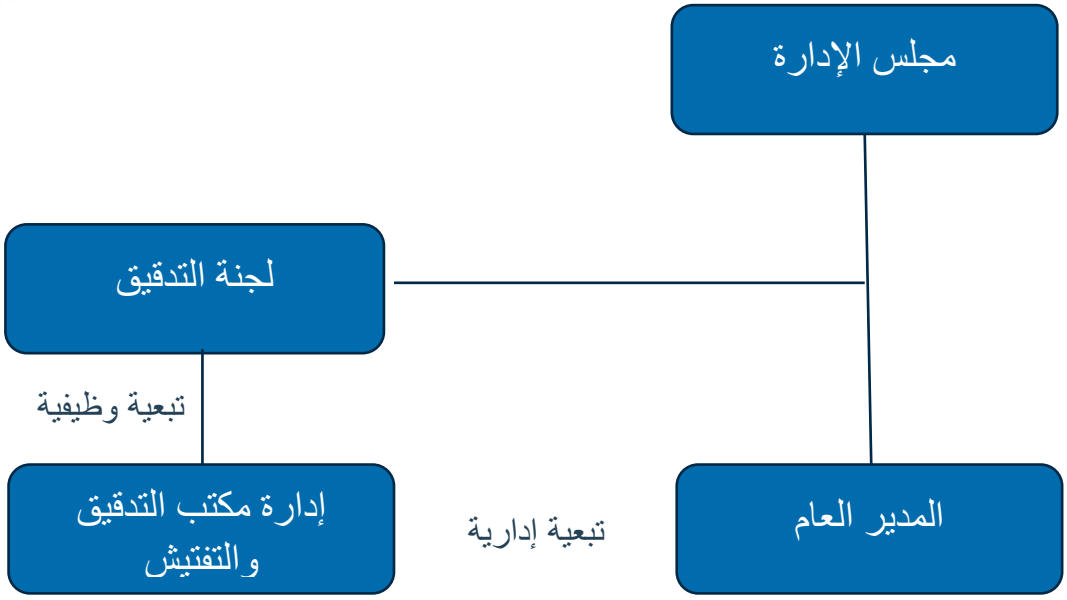

الغرض والهدف:

يعتبر مكتب التفتيش والتدقيق جزءاً حيوياً من المؤسسة حيث يقوم بتقديم خدمات تأكيد ومراجعة مستقلة وموضوعية لأعمال المؤسسة بالإضافة الى الخدمات الاستشارية، بهدف تعزيز قيمة المؤسسة من خلال اتباع أسلوب نظامي وانضباطي لتقييم وتحسين فاعلية إجراءاتها.
كما يساعد التدقيق الداخلي بالصندوق على تحقيق أهدافه من خلال اتباع منهجية منظمة ومنضبطة لتقييم وتحسين فاعلية الحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات الرقابة.

ويمكن حصر الأهداف العامة لمكتب التفتيش والتدقيق بالصندوق الي ما يلي:

- تقييم مدى فعالية السياسات والإجراءات العمل في الإدارة التنفيذية امام مجلس الإدارة.
- تحديد جوانب التطوير اللازمة في بيئة أعمال الصندوق وسبل الارتقاء بها.
- مراجعة تطبيق ضوابط وأساليب الحوكمة الرشيدة.
-

معايير الممارسة المهنية لأعمال التدقيق الداخلي:

سيحكم عمل التدقيق الداخلي من خلال الالتزام بالعناصر الالزامية الواردة في الإطار المهني الدولي لممارسة أعمال التدقيق الداخلي والتي ينظمها هذا الإطار من خلال (المبادئ الأساسية للممارسة المهنية لأعمال التدقيق الداخلي، ومدونة قواعد أخلاقيات المهنة، والمعايير الدولية للممارسة المهنية لأعمال التدقيق الداخلي، وتعريف التدقيق الداخلي) وإنشاء منهجيات التدقيق وتوثيقها بما يتماشى مع تلك المعايير.

مهام ومسؤوليات إدارة التدقيق الداخلي:

تتولي إدارة التدقيق الداخلي المهام والمسؤوليات الاتية:

1- الرقابة الداخلية

- تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية داخل الصندوق وتحليل الفجوات وإبراز نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلي.
- تقييم السياسات والإجراءات الموجودة للتأكد من أنها مصممة بشكل صحيح وتنفذ بفعالية
- تقديم التوصيات لتحسين نقاط الضعف بأنظمة الرقابة الداخلية داخل الصندوق ككل.
- متابعة تنفيذ التوصيات وضمان تحسين الضوابط بما يتماشى مع أفضل الممارسات.
- متابعة تنفيذ قرارات مجلس الوزراء ومجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة المدنية ووزارة المالية.
- مراجعة الرقابة الداخلية المتعلقة بالأنظمة الالية (تدقيق نظم المعلومات).
- توفير التقييم المستقل والتوصيات بشأن قدرة كل إدارة بالصندوق على الالتزام بالسياسات والضوابط والإجراءات الداخلية والتعليمات الرسمية القانونية وذلك بهدف توفير الحماية المعقولة للموجودات واستخدام الموارد بطريقة اقتصادية وفعالة.
- متابعة تنفيذ توصيات التدقيق الداخلي وضمان تحسين الضوابط بما يتماشى مع المعايير والقوانين السائدة بدولة الكويت.

2- تدقيق العمليات

- تقييم كفاءة وفعالية العمليات على كافة المستويات (قطاعات / إدارات / دوائر).
- قياس الأداء الفعلي مقابل الأهداف التشغيلية / الاستراتيجية المحددة وتحديد العمليات التي تحتاج الي تطوير/ تحسين.
- تقديم التوصيات بشأن زيادة كفاءة العمليات وترشيد النفقات دون المساس بجودة العمليات.
- متابعة تنفيذ التوصيات وضمان تحسين جودة العمليات بما يتماشى مع أفضل الممارسات.

3- التدقيق المالي

- التدقيق على كافة السجلات المالية / البيانات المالية وهذا يتضمن التدقيق على كافة المستندات المؤيدة كـ (الفواتير- مستندات الصرف – مستندات الاستلام – كافة الحسابات البنكية – كافة حسابات المبادرين – الفواتير – العقود ... الي غير هذا من مستندات ثبوتية الأرقام المدرجة بالبيانات المالية أو الغير مدرجة بالبيانات المالية على أن يشمل التدقيق الميزانية التشغيلية والميزانية الرأسمالية).
- التأكد من الامتثال لمعايير المحاسبية الدولية، القانونية، لوائح وزارة المالية ومنهجية ديوان المحاسبة.
- التأكد من نزاهة البيانات المالية (الرأسمالية، التشغيلية).
- تقديم التوصيات بشأن المخالفات / الملاحظات لتحسين ضوابط وكفاءة العمل.

4- تدقيق الامتثال

- مراقبة الامتثال لقانون الصندوق الوطني ولائحته التنفيذية لكافة (قطاعات / إدارات / دوائر) الصندوق.
- مراقبة الامتثال للقرار الوزاري رقم 479 لسنة 2018 لكافة (قطاعات / إدارات / دوائر) الصندوق.
- الامتثال لمنهجية ديوان المحاسبة.
- مراقبة مراقبة الامتثال لكافة اللوائح والقرارات والتعاميم الداخلية للصندوق من تاريخ صدورها.

الاستقلالية والموضوعية:

وجوب استقلال التدقيق الداخلي عن التدخل من قبل أية من عناصر المؤسسة ، بما يتعلق باختيار التدقيق أو نطاقه أو إجراءاته أو تكراراه أو توقيته أو مضمون تقارير التدقيق الداخلي، وهو الأمر الذي يسمح بالمحافظة على التوجه المستقل والموضوعي لأعمال التدقيق.

يحظر على المدققون الداخليون المشاركة بأية مسؤولية أو سلطة تشغيلية مباشرة على الأنشطة التي يتم تدقيقها، وعليه لن يتم المشاركة بتطبيق أي ضوابط داخلية أو تطوير إجراءات أو تركيب أنظمة أو إعداد سجلات أو المشاركة في أي نشاط آخر من شأنه أن يضعف حكم المدقق وتقديره على نحو غير متحيز.
يجب أن يتحلى المدققون الداخليون بأعلى مستويات الموضوعية المهنية في سياق جمع المعلومات وتقييمها وإيصالها فيما يتعلق بالنشاط أو العملية قيد التدقيق، ليأتي تقييمهم متوازناً لجميع الظروف ذات الصلة وغير متأثراً بمصالحهم الخاصة أو بالآخرين في إصدار حكمهم.
يتعين أن يتمتع المدققون الداخليون بدرجة عالية من الاستقلالية كما يتعين أن لا يكلفوا بإداء اية واجبات تنفيذية والا يشاركون في أي نشاط تنفيذي مطلوب منهم مراجعته او تقييمه كما يتم تنفيذ أنشطة التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية وأيضاً منهجية التدقيق الداخلي للجهات الحكومية الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة واخلاقيات العمل والنزاهة عند التعامل مع مختلف المجالات والوظائف داخل الصندوق ومع جميع الأطراف الخارجية.
يقوم مدير مكتب التفتيش والتدقيق على الأقل مرة واحده سنوياً بتأكيد وإفصاح تمتع وظيفة التدقيق الداخلي بالاستقلالية التنظيمية التامة امام لجنة التدقيق.

نطاق التدقيق الداخلي:

يتعين أن تشمل أعمال التدقيق الداخلي تدقيق وتقييم مدي كفاية و النظم والضوابط والإجراءات الداخلية بكل إدارة بالمؤسسة ،وتقييم مدى فعالية هذه النظم والضوابط والإجراءات في تنفيذ جميع اعمال الإدارة بشكل مرضي ويتعين ان يحدد الغرض من أية عملية تدقيق مسبقاً قبل البدء بها ويعتمد نطاق عملية التدقيق على تقييم المخاطر اخذاً في الاعتبار العوامل التالية:

- نوع التدقيق
- نتائج التدقيق السابق
- حساسية المهمة
- المخاطر المرتبطة بالتدقيق

يمكن لمكتب التفتيش والتدقيق وبناءاً على طلب من لجنة التدقيق اجراء أي عملية تدقيق خاصة أو تقديم اية استشارات خاصة.

التنظيم:

يتم تقديم تقرير من قبل مكتب التفتيش والتدقيق الى لجنة التدقيق حيث تتولى لجنة التدقيق ما يلي:

- اعتماد نظام التدقيق الداخلي.
- اعتماد خطة التدقيق الداخلي.
- اعتماد موارد التدقيق والتحقق من كفايتها وملاءمتها.
- اعتماد ميزانية التدقيق الداخلي.
- تلقي المراسلات من مدير مكتب التفتيش والتدقيق حول أداء أنشطة التدقيق الداخلي المتعلقة بخطة التدقيق الداخلي والامور الاخرى.
- اعتماد القرارات المتعلقة بتعيين مدير مكتب التفتيش والتدقيق ومن يعاونه من فرق التدقيق المختلفة.
- إجراء الاستفسارات المناسبة لمكتب التفتيش والتدقيق للوقوف على ما إذا كانت هناك قيود غير مناسبة على نطاق العمل أو الموارد.
- تواصل وتعاون مدير مكتب التفتيش والتدقيق بشكل مباشر مع لجنة التدقيق.

الصلاحيات:

يخضع مكتب التفتيش والتدقيق للمساءلة حول الحفاظ على سرية المعلومات و السجلات الخاضعة للتدقيق في حوزتهم ، كما يمتلك المكتب صلاحية كاملة غير مقيدة للوصول إلى كافة السجلات والأشخاص المعنيين ليتسنى لهم استكمال أعمال التدقيق ، كما يطلب من جميع الموظفين في المؤسسة التعاون التام مع المكتب للقيام بالأعمال المناطة بهم والنهوض بمسؤولياتهم، وعلى ان يتمتع مسؤول التدقيق الداخلي بالتواصل المباشر والغير مقيد مع لجنة التدقيق .

خطة التدقيق الداخلي:

يتم إعداد خطة التدقيق الداخلي من قبل مكتب التفتيش والتدقيق مبنية على : المخاطر، استراتيجيات المؤسسة، أهدافها الرئيسية، المخاطر المرتبطة، وأساليب إدارة المخاطر، على ان تتكون الخطة على جدول العمل وبيان الموارد المطلوبة على مدى السنة المالية القادمة لعرضها على لجنة التدقيق لدراستها واعتمادها بما لا يقل عن مرة واحدة سنوياً .

يتم مراجعة الخطة دورياً وتعديلها حسب الاقتضاء وفقاً للتغييرات في أعمال الصندوق وعملياته وبرامجه وأنظمته وضوابطه مع بيان الانحرافات أو الأسباب الجوهرية التي أدت الي تعديل الخطة من خلال تقرير يتم رفعة امام لجنة التدقيق لاعتماده.

التقارير والمتابعة:

يتم اعداد تقرير مكتوب يتضمن معلومات أساسية عن عملية التدقيق بما في ذلك الغرض والنطاق والمعايير التي تم إجراء التدقيق عليها، كما يتضمن التقرير رد الإدارة والإجراءات التصحيحية المتخذة فعلياً أو الذي سيتم اتخاذها مستقبلاً بشأن النتائج أو التوصيات ،بالإضافة الى جدول زمني يبين التاريخ المتوقع لإنجاز

الإجراء المزمع اتخاذه، كما يتضمن توضيحاً لأي إجراء تصحيحي لن يتم تطبيقه، ومن ثم يتم توزيع التقرير على المعدين وعلى لجنة التدقيق الداخلي.

برنامج ضمان الجودة والتحسين:

سوف يحتفظ نشاط التدقيق الداخلي ببرنامج ضمان الجودة والتحسين الذي يشمل كافة أوجه نشاط التدقيق الداخلي، وسوف يشمل هذا البرنامج تقييماً لمدى مطابقة عمل التدقيق الداخلي مع تعريف وظيفة التدقيق الداخلي ومعاييره، وتقييم مدى التزام المدققين الداخليين بتطبيق قواعد السلوك الأخلاقي.

يقوم البرنامج أيضاً بقياس كفاءة وفعالية نشاط التدقيق الداخلي ويحدد المجالات التي تحتاج للتحسين.

يتواصل مسؤول التدقيق الداخلي مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة حول برنامج ضمان الجودة والتحسين الخاص بوظيفة التدقيق الداخلي، بما في ذلك نتائج التقييمات الداخلية والخارجية المتواصلة التي تجري على الأقل مرة واحدة كل ثلاث سنوات.

نشر الميثاق:

- يتم تعميم هذا الميثاق على جميع إدارات الصندوق الوطني.
- يتم توفير هذا الميثاق لجميع موظفي مكتب التفتيش والتدقيق بالصندوق الوطني.
- يتم نشر ميثاق ع التدقيق الداخلي بالموقع الالكتروني للصندوق الوطني وتحديثه.

يعمل بهذا الميثاق اعتباراً من تاريخ صدوره